

حديث النظام الرئاسي يُعنون الانتخابات التركية

كتبه مصعب أبو شعبان | 4 يونيو، 2015



تقترب الانتخابات التركية في أجواء تنافسية بين الأحزاب السياسية المشاركة وتدور رحى المناقشات الدائرة حول برامج الأحزاب، وتتصدر مسألة النظام الرئاسي الذي ضمنه حزب العدالة والتنمية في برنامجه الانتخابي هذه المناقشات؛ حيث ترفض أحزاب المعارضة الانتقال للنظام الرئاسي جاعلة من هذه الغاية أهم أجندتها الانتخابية.

وكان أردوغان قد صرح إبان انتخابه لمنصب الرئاسة في أغسطس من العام الماضي بأنه سيحاول استخدام صلاحيات منصب الرئاسة بصلاحياته الكاملة، مما دعا أردوغان لترأس اجتماعات مجلس الوزراء لعدة مرات، إلا أن تصريحات أردوغان التي صرح فيها عن رؤيته بضرورة تحول تركيا للنظام الرئاسي أثارت لغظاً ليس فقط من قبل أحزاب المعارضة بل حتى من أطراف داخل حزب العدالة والتنمية مثل رئيس الجمهورية التركية السابق عبد الله غل الذي صرح بأنه مع بقاء النظام البرلماني ولكنه دعا في نفس الوقت لمناقشة الموضوع بصورة وبشكل عام وأمام الجماهير، وكذلك فإن أحمد داود أوغلو لم يقطع بتأييده للنظام الرئاسي حتى وقت إعلان حزب العدالة والتنمية عن برنامجه الانتخابي المتضمن للانتقال للنظام الرئاسي.

مقارنة بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني

النظام البرلماني	النظام الرئاسي	
التاريخ	فكرة تطورية بدأت في مواجهة البرلمان للملكيات ثم أخذ مسؤولية الحكومة	فكرة أنتجت في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على أساس فصل الحكومة عن البرلمان
تقسيم السلطة	تداخل بين السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية	فصل تام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية
السلطة التنفيذية	تنقسم السلطة التنفيذية إلى رئيس وزراء أو مستشار وهو رأس السلطة ورئيس الدولة بمنزلة رمزية شرفية	لا يوجد انقسام في الدولة فرأس السلطة ورأس الدولة هو الرئيس
السلطة التشريعية	السلطة التشريعية بيد البرلمان ومهمة الرئيس هو التصديق الشرفي على القوانين	السلطة التشريعية بيد البرلمان ولكن يمتلك الرئيس فيتو على القوانين الصادرة
اختيار السلطة التنفيذية	في العادة يتم تعيين رئيس الوزراء عن طريق رئيس الدولة بشكل رمزي ويختار من قبل الكتلة الأكبر في البرلمان الحزب الأكبر أو مجموعة أحزاب	يتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب
طبيعة المجلس الوزاري	يتمتع الوزراء بصلاحيات كبيرة في وزاراتهم	لا يتمتع رؤساء الإدارات في المجلس الوزاري التابع للرئيس بصلاحيات فهم تابعون بشكل كامل لرؤية الرئيس
الوزراء والبرلمان	عادة ما يكون الوزراء أعضاء برلمان و يبقى الوزراء يتمتعون بتمثيل دوائهم الانتخابية	لا يمكن للوزراء بأي حال أن يكونوا أعضاء في البرلمان
المسؤولية التنفيذية	الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي يمتلك سلطة سحب الثقة والمساءلة لأعمال الحكومة	مسؤولية الرئيس أمام الدستور
طبيعة الأحزاب	عادة ما يتواجد نظام متعدد الأحزاب في البرلمان	عادة ما يتواجد حزبان كبيران في البرلمان
المساءلة أمام الناخبين	الحكومة غير مساءلة بشكل مباشر إنما عن طريق الأحزاب المشكلة لها (الأحزاب مساءلة)	الرئيس مسائل أمام الناخبين بشكل مباشر لكونه منتخب بشكل رسمي

لماذا يسعى حزب العدالة والتنمية لتطبيق النظام الرئاسي؟

هناك **جملة من الأسباب** التي قد تكون وراء رغبة حزب العدالة والتنمية الانتقال بتركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي منها:

أولاً: تناسب النظام الرئاسي مع برنامج حزب العدالة والتنمية الخدماتي، حيث يمتاز النظام الرئاسي بسرعة اتخاذ القرار، فيتركز القرار في يد الرئيس الذي يمثل رأس السلطة التنفيذية، بينما تحول الإجراءات داخل النظام البرلماني من تحقيق ذلك بالإضافة إلى مشاكل البيروقراطية التي تعاني منها

تركيا والتي من الممكن التغلب عليها من خلال الصلاحيات المباشرة للرئيس.

ثانيًا: النظام الرئاسي يتيح حرية أكبر للرئيس في العلاقات الخارجية وفي مسائل الأمن القومي والخابرات، حيث تعتبر قدرة حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية ضعيفة نسبية خصوصًا في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها تركيا في المنطقة والتي تستدعي حرية أكبر في التعاطي والتي من الممكن أن يوفرها النظام الرئاسي عن طريق تشكيل إدارات تتبع مباشرة للرئيس تستطيع إدارة الملفات بسرعة كبيرة من دون عوائق تتمثل في الدولة العميقة ومشاكل البيروقراطية والرقابة البرلمانية.

ثالثًا: إرادة أردوغان في البقاء في دائرة السلطة مع وجود شرائح كبيرة في المجتمع التركي وحزب العدالة والتنمية مقتنعة بأن إمكانيات أردوغان كفيلة بنقل تركيا إلى مصاف الدول العظمى.

المشاكل المتمثلة في النظام الرئاسي

يذهب المعارضون للنظام الرئاسي بأن هناك عدة مشاكل تستدعي بقاء النظام البرلماني ورفض النظام الرئاسي ومنها:

أولًا: أن البيئة الديمقراطية في تركيا غير مستقرة بالدرجة الكافية التي تتيح انتقال ديمقراطي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، ويخشى كثير من المعارضين أن الانتقال إلى نظام يعطي صلاحيات كبيرة للرئيس بدون مساءلة برلمانية قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الديكتاتورية والسلطنة في المجتمع التركي على يد أردوغان.

ثانيًا: أن الانتقال إلى النظام الرئاسي يفضي بالضرورة إلى نظام الحزبين لعدم قدرة الأحزاب الصغيرة على المنافسة وبالتالي تفقد تركيا تمثيل عادل لشرائح المجتمع؛ فالنظام البرلماني أنتج وعلى مدى سنوات طويلة أحزاب كثيرة ومتعددة الرؤى والخطاب وعليه فإن الانتقال إلى النظام الرئاسي سوف يفقد تركيا هذه الميزة ويحصرها بوضعية الحزبين الكبيرين.

المسجلات الحزبية

كان أردوغان قد صرح بأن أحزاب المعارضة تذهب في رفضها النظام الرئاسي إلى اعتبارات أيولوجية ومن مبدأ الالتزام التاريخي بالنموذج الفرنسي، وأضاف أردوغان بأن النظام الرئاسي الذي سوف تطبقه تركيا لن يلتزم حرفيًا بضوابط الأنظمة الرئاسية المتبعة في العالم، بل سيضيف إليها من تقاليد المجتمع التركي حتى يضحى نموذجًا فريدًا من نوعه.

بينما ذهب كل من حزب الحركة القومية على لسان رئيسه دولت بهتشي إلى التأكيد على أن النظام الأنسب لتركيا هو النظام البرلماني، رافضًا الانتقال إلى النظام الرئاسي، وكذلك الحال فإن كمال قليشدار أوغلو قد صرح بأن تركيا تمتلك نظام برلماني من 150 سنة ولن تتخلى عنه من أجل تطلعات أردوغان للحكم.

أما حزب الشعوب الديمقراطي فقد اشتهر بشعاره “لن نجعلك رئيسًا يا أردوغان”، حيث يعول حزب الشعوب الديمقراطي على تجاوز عتبة العشرة في المئة الكفيلة بدخوله البرلمان ومنع حزب العدالة والتنمية من الحصول على نسبة تؤهله لإجراء التغييرات الدستورية اللازمة.

ويحتج حزب العدالة والتنمية للفوز بـ 330 مقعدًا في البرلمان القادم ليملك حق تنظيم استفتاء شعبي حول الدستور الجديد والنظام الرئاسي بينما يستطيع إجراء التغييرات اللازمة منفردًا إذا حصل على 367، ولكن يبدو أن هدف حزب العدالة والتنمية بعيد المنال وغير ممكن في الوقت الحالي.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/6984/>